قراءة في كتاب «المرأة البحرينية في عهد حمد.. حصاد ربع قرن»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بالتوثيق والرصد والتحليل جاء كتاب «المرأة البحرينية في عهد حمد.. حصاد ربع قرن»، الصادر عن المجلس الأعلى للمرأة، بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المعظم مقاليد الحكم، ويتناول مسيرة صعود المرأة في مختلف الأصعدة على مدى ٢٥ عامًا، وهو الصعود الذي تحقق لها برؤية إصلاحية شاملة، ودعم مباشر من جلالته، متوجهًا لتأسيس دولة ديمقراطية حديثة، ينعم فيها المواطن بكل حقوقه الإنسانية، وفق أفضل المعايير الدولية، بعد أن جعل المرأة شريكًا أساسيًا في البناء الوطني على قدم المساواة مع الرجل، فكانت عضوًا في صناعة ميثاق العمل الوطني وتفعيله، وترجمت مواد هذا الميثاق، التي تضمنها الدستور في ٢٠٠٢ المنظومة الشاملة لكل حقوقها، ومن ثمّ، كان انضمام البحرين وتصديقها على اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة السيداو في نفس هذا العام، ومبادرة جلالة الملك بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة.

وجاء التنفيذ الجاد والصادق والمبادر من سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم، قرينة جلالة الملك، رئيس المجلس الأعلى للمرأة، منذ قيام هذا المجلس كمؤسسة رسمية، اكتسبتها الحركة النسائية البحرينية، ليكون المؤسسة المرجعية لكل مؤسسات الدولة فيما يختص بشؤون المرأة، ويعمل بتعاون وثيق مع هذه المؤسسات، سواء كانت حكومية أو خاصة أو مؤسسات مجتمع مدني.

وبرؤية استراتيجية واضحة، وبمشاركة فاعلة مع جميع الأطراف، سعى المجلس، إلى تحقيق أهدافه عبر مرحلتين؛ مرحلة تمكين المرأة البحرينية؛ سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، والتي امتدت من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢، ومرحلة نهوض المرأة بنفسها بعد ذلك، حتى غدت اليوم تتمتع بكل حقوقها المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشارك بفاعلية في كل مجالات البناء الوطني على قدم المساواة مع الرجل؛ عكس هذا الالتزام مؤسسات وتقارير دورية، يأتي في مقدمتها لجان تكافؤ الفرص، والمرصد الوطني للتوازن بين الجنسين، بالإضافة إلى التقرير الدوري الذي يرصد واقع هذا التوازن، ويعمل على دعمه وتعزيزه باستمرار.

يشتمل الكتاب على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول، توضح المقدمة مكانة المرأة في المشروع الإصلاحي للملك، والتي ظهرت ملامحها في تعيينها في مجلس الشورى (٤ سيدات عام ٢٠٠٠)، وفي المؤسسة الدبلوماسية (سفيرة لدى باريس في ١٩٩٩)، وصولًا إلى تشكيل لجنة إعداد ميثاق العمل الوطني (٦ سيدات في هذه اللجنة)، ولجنة تفعيله (سيدتان)، ومن ثمّ، صدور الدستور البحريني المعدل في ٢٠٠٢، وإنشاء المجلس الأعلى للمرأة، وانضمام المملكة إلى اتفاقية السيداو، وتوالي انضمامها وتصديقها إلى الصكوك والاتفاقيات الحقوقية ذات الصلة بالمرأة.

فيما تناول التمهيد بدايات مشاركة المرأة في الحياة العامة منذ مستهل القرن الماضي، حتى تم منحها حق التصويت في الانتخابات البلدية في ١٩٢٦، والتحاقها بالتعليم النظامي في ١٩٢٨، ومن ثم مجالات العمل في التعليم، والصحة، والإعلام، والعمل الدبلوماسي، والتجارة، والعمل في القطاع الخاص، كعاملة وسيدة أعمال، والمجال القانوني كمستشارة قانونية ومحامية، والشأن الاجتماعي، وإنشاء جمعيات نسائية تعنى بشؤون المرأة والطفل، كما كانت مشاركتها في استفتاء عروبة البحرين في سبعينيات القرن الماضي.

وجاء الفصل الأول: فتح الآفاق نحو مجتمع حضاري داعم للمرأة البحرينية، انطلاقًا من رؤية جلالة الملك ومبادئ ميثاق العمل الوطني، ومواد الدستور، والصكوك، والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، ليتناول البنية التشريعية العادلة والضرورية لدعم وتثبيت كل حقوق المرأة، وفي مقدمتها الأمر السامي بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة، الذي وضع تطوير التشريعات لجهة إكسابها حقوقها، على قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص في مقدمة أولوياته الاستراتيجية. وبتنفيذ هذه البنية وإعمالها على أرض الواقع أمكن لها أن تكتسب في فترة وجيزة ما حققه غيرها في مجتمعات غربية متقدمة في عقود طويلة وبعضها يزيد.

واشتمل هذا الفصل على مبحثين، تعرض الأول، للمنطلقات والركائز الأساسية لبناء البحرين الحديثة الداعمة لحقوق المرأة مع بداية تولي جلالة الملك المسؤولية، تلك التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وميثاق العمل الوطني والدستور، والتشريعات الوطنية، والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها وصادقت عليها المملكة، وأمكن لهذه المنطلقات تثبيت حقوق المرأة، وأكدت سيادة القانون، وكفالة الدولة المساواة التامة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات والحريات، وأعطت لحفظ كيان الأسرة ودور المرأة فيها وضعًا خاصًا، حيث وجهت المُشرع إلى مراعاة تحقيق التوفيق بين واجبات المرأة الأسرية، وممارساتها الحقوقية وأدائها لواجباتها في المجتمع.

فيما تضمن الثاني، قراءة تحليلية في الحقوق والضمانات الدستورية المتاحة للمرأة ومكنتها من نيل كل حقوقها، وتصنيف هذه الحقوق طبقًا للأدبيات السياسية المتعارف عليها: (الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وقد أفرد الدستور بابًا كاملاً لهذه الحقوق (الباب الثالث)، كما جاءت هذه الحقوق في مواضع أخرى في هذا الدستور، لينطلق المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع مؤسسات الدولة في وضع الاستراتيجية الوطنية لنهوض المرأة البحرينية في ٢٠٠٥، وبناءً عليها تتولى خطط تنفيذها، فيما تناولت الحقوق السياسية: (حق المشاركة السياسية، والتصويت، والترشح للانتخابات النيابية والبلدية، والحق في تكوين الجمعيات والنقابات، وحرية الرأي والتعبير، والحق في التقاضي والمحاكمة العادلة، والحق في حماية الأسرة، والحق في إدارة الشأن العام). وتناولت الحقوق الاقتصادية: (الحق في العمل، والحق في إدارة الأعمال، والحق في الملكية). أما الحقوق الاجتماعية فقط تناولت: (التعليم، الرعاية الصحية، السكن، والضمان الاجتماعي).

وفي الفصل الثاني: المجلس الأعلى.. حجر أساس لعمل مؤسسي وشراكة وطنية تعكس المشهد الحضاري للبحرين الحديثة، تم تناول البعد المؤسسي وبعد الشراكة الوطنية في صعود المرأة البحرينية، حيث جاء المجلس كأحد أهم مكونات المشروع الإصلاحي للملك، ليجعل للعمل النسائي كيانا مؤسسيا رسميا، هو المرجع لكل مؤسسات الدولة في كل ما يتعلق بالمرأة، ويؤسس صناعة التغيير الإيجابي نحو مجتمع يحمل رسالة حضارية لتحقيق المساواة والتوازن بين الجنسين.

وجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث، تناول الأول، الدور البارز لسمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم قرينة جلالة الملك في صناعة التغيير من التأسيس حتى الريادة، والبدايات الأولى لمشروع المجلس، وقراءة في الأمر السامي بإنشائه، وتشكيله في دورته الأولى، ودلالات تشكيله واختصاصاته، ومنهجية العمل وآلية إعداد الخطة الوطنية وأولويات التنفيذ وإعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، وانطلاق مرحلة التمكين ٢٠٠٧ - ٢٠١٢، وتدشين النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في برنامج الحكومة، وتقييم الخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة ٢٠٠٧ - ٢٠١٢، والخطة الوطنية للنهوض بالمرأة ٢٠١٣ - ٢٠٢٢، ومنهجية إصدار توصيات المجلس وآليات المتابعة والتنفيذ، والتشاركية كمنهج صناعة وتنفيذ التوصيات، ومبادرات سمو الأميرة سبيكة لدعم وتمكين المرأة، وما اشتملت عليه من جوائز.

أما المبحث الثاني: الشراكة الوطنية.. عامل رئيسي لتغيير القناعة نحو مجتمع يحمل رسالة حضارية داعمة للمرأة، فقد تناول ثلاثة محاور: (الشراكة الوطنية، وآليات التشبيك، وتفعيل التعاون المجتمعي)، تناول الأول الملكية الوطنية لمفردات الخطة الاستراتيجية، والنموذج الوطني الذي يعزز هذه الملكية في ضوء مخرجات مؤتمر احتياجات المرأة في التنمية في نوفمبر ٢٠١٠، وتقييم مرحلة التمكين، ووضع الخطة الجديدة، والمؤتمر الوطني الثاني للمرأة البحرينية ٢٠١٣، وتقييم المرحلة الانتقالية ودمج خطة نهوض المرأة في برنامج عمل الحكومة، والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، ومتابعة تنفيذ سياسة التوازن بين الجنسين، والنموذج الوطني للتوازن بين الجنسين، وإدماجه في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٩ - ٢٠٢٢، أما محور التشبيك فشمل آليات التشبيك مع السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، ولجان تكافؤ الفرص والعضوية في اللجان والمجالس الوطنية، وتناول الثالث الاتحاد النسائي البحريني، واللقاءات التشاورية وإنشاء لجنة التعاون، ولجنة الشباب.

وجاء المبحث الثالث تحت عنوان: المرأة البحرينية من التمكين إلى التقدم والريادة.. سياسات تواكب ركب المستقبل، وتناول إدماج خطة نهوض المرأة البحرينية ٢٠١٣ - ٢٠٢٢ في مسار العمل الحكومي، نتيجة حضور المجلس ومشاركته في الملتقى الحكومي السنوي، وورش العمل التحضيرية لبرنامج عمل الحكومة، والنموذج الوطني للتوازن بين الجنسين، وآليات الحوكمة لتطبيقات تكافؤ الفرص، وآليات التنفيذ، والتقرير الوطني للتوازن بين الجنسين.

أما المحصلة على أرض الواقع فقد وثقها الفصل الثالث: إنجازات الواقع في تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية وأثرها الإيجابي في المجالات التنموية.. مكاسب العهد، الذي تناول هذه المكاسب في المجالات المختلفة في أربع مباحث، الأول للمكاسب السياسية، والثاني للاقتصادية، والثالث للاجتماعية، والرابع للعلمية والثقافية، وعلى صعيد المكاسب السياسية، المرأة في السلطة التشريعية ومشاركتها في الانتخابات النيابية والبلدية من ٢٠٠٢ - ٢٠٢٢، والمرأة في المراكز القيادية ومواقع صنع القرار في مجلسي النواب (رئيسة مجلس النواب) والشورى، والمرأة في السلطة التنفيذية ومواقع صنع القرار، والمرأة في المناصب الوزارية، والعمل الدبلوماسي والأكاديمي والسلطة القضائية، وعلى صعيد المكاسب الاقتصادية كانت مشاركتها في سوق العمل، وفي القطاعين العام والخاص، والمشروعات الداعمة للمشاركة الاقتصادية لها، ومؤسسات تمويل هذه المشاركة، والمرأة في القطاع المالي والتكنولوجيا المالية، والمرأة البحرينية كسيدة أعمال والمبادرات الداعمة للمشاركة الاقتصادية للمرأة، وعلى صعيد المكاسب الاجتماعية للمرأة جاء تعزيز جودة حياتها من خلال التشريعات الداعمة للاستقرار الأسري، وحقوق المرأة المطلقة كالنفقة وحضانة الأطفال والسكن وحمايتها من العنف، والاستقرار الأسري وآلياته، والرعاية الصحية ورعاية المسنات، والمشاركة الرياضية، وتناول المبحث الرابع صعود المرأة البحرينية في مجال التعليم بفروعه ومستوياته، وما ترتب عليه من صعودها الثقافي وإبداعاتها الفنية والأدبية، وموضوعات الاحتفال بيوم المرأة البحرينية من ٢٠٠٨ - ٢٠٢٤، ثم عرض للدراسات والبحوث الداعمة لصعود المرأة البحرينية.

وجاء الفصل الرابع: تميز البحرين في عقد الشراكات الإقليمية والدولية في كل ما يخص المرأة، حيث أخذ المجلس الأعلى للمرأة، يعمل على نشر التجربة البحرينية، كنموذج في خدمة الإنسانية، يحتذى به في مجال تمكين وتقدم المرأة وضمان حقوقها، وتناول هذا الفصل في مبحثين؛ الشراكات الإقليمية والدولية، التي تعكس دبلوماسية سمو الأميرة سبيكة في ترجمة الدور الريادي للمملكة في دعم تقدم المرأة، ثم التزامها في تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات الدولية، حيث تناول الأول، الحضور الفاعل والمبادر لسمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم، رئيسة المجلس على الصعيدين الإقليمي والدولي، وما ترتب عليه من تمثيل المرأة البحرينية في المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والمشاركات الخارجية لسموها واستقبالها الوفود الدولية. فيما تناول المبحث الثاني، التزام البحرين بتنفيذ اتفاقية السيداو، ومنهاج عمل بجين، فضلاً عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقات حقوق الطفل وذوي الإعاقة، واتفاقات منظمة العمل الدولية والمواثيق الإقليمية، وتقديمها تقارير دورية بشأن متابعة التنفيذ، كما تناول الاتفاقات الخارجية ومذكرات التفاهم الداعمة لنشاط المرأة.

وختامًا، فإن هذا الكتاب يضع بين يدي الباحثين والأكاديميين، وصناع القرار توثيقًا لمسيرة تنموية استمرت نحو ربع قرن في أحد أهم مسارات العمل الديمقراطي، وهو صعود مشاركة المرأة دون تمييز وعلى قدم المساواة في كل مجالات العمل الوطني، في رؤية تنموية تجعل صناعة التنمية في مجتمع يصبو إلى التقدم، وليدة المشاركة المتساوية لكل المواطنين في المجتمع بغض النظر عن جنسهم أو انتمائهم الديني أو المذهبي، أو مرجعيتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، ويعد هذا التوجه أحد أهم تجليات الاستثمار في البشر الذي عدته رؤية جلالة الملك أفضل صنوف الاستثمار.

المسألة السورية وتفاعلات الواقع العربي

بقلم:
د. زياد بهاء الدين ○

اضطرّتني ظروف السفر لمتابعة التطورات المتلاحقة في سوريا خلال الأسابيع الماضية من خارج مصر، والتمهل في الكتابة عنها لحين العودة نظرًا إلى تلاحقها المتسارع وعدم دقة الكثير من الأخبار المبكرة المنشورة عنها.

التمهل سببه أيضًا أن سقوط الحكم في سوريا- في تقديري- أخطر تطور تشهده الساحة العربية منذ سنوات طويلة، وأظنه سيكون أبعدها أثرًا، ليس فقط على الدولة والمجتمع السوريين، وإنما على المنطقة بأسرها.

هذه لحظة فارقة، ليس لأن حكمًا سقط، وجيشًا انسحب، أو أن رئيس دولة كان الناس يخشون سيرته وبطش أجهزته صار مرة واحدة لاجئًا منبوذًا.. بل لأن الحكم الذي سقط كان واحدًا من أشد الأنظمة العربية والعالمية استبدادًا بالسلطة، وبطشًا بشعبه، وقمعًا للحقوق والحريات، حتى بالمعايير المتواضعة للوطن العربي.

مع ذلك، فإن المخاوف كثيرة ومشروعة، ويمكن إجمالها في الخمسة الآتية:

أولًا: إن وراء التغير السريع والمفاجئ في المشهد العسكري ونجاح قوات «هيئة تحرير الشام» في التقدم على الأرض تدخلًا أجنبيًا أكيدًا ومساندة تركية، والأرجح أنها مدعومة من دول وأجهزة استخباراتية أخرى اتفقت على وضع نهاية لحكم بشار الأسد، ومن دونها ما كان نظامه انهار وجيشه انسحب بهذه السرعة.

ثانيًا: إن «هيئة تحرير الشام» مهما غيرت اسمها وعدلت خطابها، إلا أنه من الصعب تجاهل أن بدايتها كانت عام ٢٠١٢ باسم «جبهة النصرة»، التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، ثم صارت تابعة لتنظيم القاعدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، ثم لعامين تاليين أخذت مسافة من تنظيم القاعدة واتخذت لنفسها اسم «جبهة فتح الشام»، وأخيرًا من عام ٢٠١٧ اندمجت مع فصائل إسلامية مسلحة أخرى تحت اسم «هيئة تحرير الشام». لهذا يصعب قبول أنها بعد إسقاط نظام الأسد لن تسعى إلى الاستئثار بالسلطة وفرض نفسها وتوجهاتها على المجتمع. ومع ذلك فعلينا انتظار ما تفعله على الأرض لعلها تتخذ اتجاهًا غير ما يتوقعه الناس.

ثالثًا: إن الانتصار في معركة عسكرية شيء، بينما السيطرة على أدوات الحكم شيء مختلف تمامًا. الجبهة انتصرت عسكريًا على الجيش السوري وتقدمت بسرعة في «إدلب» و«حلب» و«حمص» حتى «دمشق» في أيام قليلة. أما ممارسة الحكم فتحتاج تحكمًا في أجهزة بيروقراطية، وموارد مالية، وتدفقات غذائية، وتشغيل المرافق، وتوفير الأمن، وتعاملًا مع الجماهير، وقبل ذلك مواجهة تيارات وفصائل معارضة أو حتى موالية لها توقعات وطلبات. وهذا كله لا يزال غير واضح، ويهدد قبضة «الجبهة» على السلطة والحكم، كما يهدد البلد بالفوضى.

رابعًا: إن هناك خشية من أن سقوط حكم عائلة الأسد بداية تفكك الدولة السورية، سواء تحت وطأة الطائفية الداخلية وصراعاتها المؤجلة، أم بسبب المطامع التركية والإسرائيلية في اقتطاع مساحات حدودية واحتلالها لآجال غير معلومة.

أما خامسًا، فإن بعض المعلقين من التيار القومي بالذات أعربوا عن تخوف أن يؤدي سقوط نظام الأسد إلى خروج قوة مناهضة للنفوذ الإسرائيلي من المشهد، وتغيير في موازين القوى لصالح إسرائيل، وبالتالي إضعاف جبهة المقاومة العربية.

قد نتفق أو نختلف على هذه المخاوف الخمسة، (وأنا شخصيًا لا أتفق معها جميعًا بل أسردها)، ولكن يجب البدء بإدراك أنها مخاوف مشروعة ولا يصح تجاهلها.

ولكن رغم ذلك فإن الاستبداد لا يمكن أن يكون بديلًا مقبولًا ولا يمكن الاعتماد عليه لتحقيق أي نتيجة إيجابية. وهذا ينطبق على سوريا.

الوضع السوري بالغ الخطورة، وتداعياته سوف تصيبنا جميعًا. ولكن دعونا لا نتصور أن الاستبداد هو الحل، ولا الحماية ولا الاستقرار ولا إعلاء شأن القومية العربية والانتصار للشعب الفلسطيني.

قلوبنا مع الشعب السوري الشقيق أولًا وقبل أي شيء في هذه الظروف العصيبة والمرحلة الدقيقة، وعلينا احترام اختياراته وأولوياته، ومساندته لكي يعبر هذه الظروف العصيبة. وأول المساندة فيما يخص أشقاءنا السوريين يتعين أن تكون من مصر والبلدان العربية الشقيقة أيضا.

فإن كانت مصر قد رحبت بهم في وقت المحنة وفتحت لهم أبواب العمل والحياة الطبيعية والمعيشة، فإن محنتهم لم تنقض، ووجودهم يجب أن يكون محل ترحيب مستمر لأن وطنهم سوف يمر بتجارب ومراحل عصيبة، وعلينا مساندتهم الآن أكثر مما كان سابقًا، وهذه تكون العروبة الحقيقية والتضامن الإنساني مع أشقائنا.

○ خبير اقتصادي مصري

المحاولات الأوكرانية لطمس الهوية الروسية

بقلم:
د. نبيل العسومي

عندما اندلعت المواجهات بين إقليم الدونباس والحكومة المركزية في أوكرانيا في عام ٢٠١٤ كان السبب الرئيسي في هذه المواجهة الشرسة ثلاثة أمور أساسية كانت وراء تأجيج هذه المواجهة ودفعت بسكان إقليم الدونباس أن يعلنوا تمردهم على هذه السلطة الانقلابية الجديدة:

الأول: اتخاذ السلطة الانقلابية في كييف قرارات ومواقف عدائية ضد كل ما هو روسي بما في ذلك الثقافة الروسية واللغة الروسية على وجه التحديد ومنعها في المدارس كلغة لتعليم الطلبة في مختلف المراحل التعليمية، بل محاولة إلغاء وطمس جميع المعالم المركزية في المدن والقرى وفي الساحات في الدونباس بما في ذلك الرموز النضالية ضد النازية في الحرب الوطنية العظمى (١٩٤٢ - ١٩٤٥) وحتى رموز الثقافة والآداب الروسية التي تحظى باهتمام واحترام في مختلف أنحاء العالم باعتبارها جزءا من الإرث الأدبي والإبداعي والإنساني العالمي.

الثاني: استخدام القوة القمعية ضد سكان هذا الإقليم وغالبيتهم العظمى من أصول روسية والتنكيل بهم خاصة بعد الانقلاب على الحكومة الأوكرانية الشرعية التي وعدت بالنظر في مطالب سكان الدونباس الذين صوتوا لها في تلك الانتخابات ووصول الانقلابيين وأغلبهم من النازيين للحكم مما بث حالة من اليأس والغضب بين سكان هذا الإقليم وجعلهم يقومون بعمليات احتجاج واسعة النطاق واجهتها السلطة الانقلابية الجديدة بالقمع والتنكيل بل حتى بالقصف بالطيران من الجو مما أدى إلى لجوء السكان لطلب الدعم الروسي للدفاع عن مدنهم وقراهم بل وعن حياتهم وأسرهم وأولادهم ومدارسهم ومستشفياتهم وغيرها.

الثالث: القرار العدائي وغير المقبول بكل المعايير بحظر الكنيسة الأرثوذكسية المرتبطة بروسيا الاتحادية وذلك بعد اعتماد البرلمان الأوكراني قانونا بهذا الأمر مباشرة بعد سنة من اندلاع المواجهات وبدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا وذلك كنوع من رد الفعل الذي عزز مخاوف سكان الدونباس وخاصة أن هذا الموقف فيه محاولة غريبة لتدمير العقيدة الأرثوذكسية والتنكيل برجال الدين الذين يقومون على خدمتها بل وترحيب الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي في حينها واعتباره تصويت البرلمان على هذا القرار بالتاريخي الذي يستبعد الأرثوذكسية الروسية من أوكرانيا وشكل هذا القرار سببا آخر إضافيا لابتعاد سكان الدونباس عن الدولة الأوكرانية حيث فقدت الكنيسة المستهدفة اتباعها في ظل تأجيج المشاعر الوطنية الأوكرانية بشيابها النازية المتطرفة في مواجهة روسيا الاتحادية بعد إن كانت هذه الكنيسة الأرثوذكسية الشعبية في أوكرانيا باعتبار أن أغلب الشعب الأوكراني هم على هذا المذهب الأرثوذكسي فقد شكل هذا القانون الذي فرضه زيلينسكي الضربة القاضية للمصالحة الممكنة بين سكان الدونباس والحكومة الأوكرانية المركزية وإن كان الهدف الظاهري هو قطع الصلة الروحية بين الكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا والكنسية الأرثوذكسية في روسيا وإنشاء كنيسة أرثوذكسية مستقلة عن روسيا فإن الهدف واضح تماما وهو تغيير الوجه الروحي الجامع بين الشعبين الروسي والأوكراني والأخطر من ذلك عمليات الاضطهاد غير الأخلاقية التي شهدها العالم ضد رجال الدين الأرثوذكسيين القائمين على الكنيسة الروسية والاعتداء عليهم في محاولة للقضاء على هذه الكنيسة واستبدالها بكنيسة مزيفة بعد الادعاء في ذلك الوقت بأن ٥٠٪ من الأوكرانيين يؤيدون هذا القرار وإن ٤٪ فقط يعارضونه والبقية لا رأي لهم.

إن هذه العوامل الثلاثة التي ذكرناها إضافة إلى وجود جماعات متطرفة في الداخل الأوكراني والدعاية الغربية المعادية لروسيا الاتحادية خلقت مثل هذه الأجواء التي جعلت ارتباط الدونباسيين إن صح التعبير بأوكرانيا أمرا مستحيلا ولذلك أيدت الأغلبية الساحقة خلال الاستفتاء الذي نظمته روسيا بالانضمام إلى روسيا الاتحادية بشكل نهائي ولم يعد هنالك من مجال للعودة إلى الوراء بعد الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان المدنية والثقافية المنصوص عليها في القانون الدولي ونتيجة لذلك كله فإن هذا الانفصال لا عودة عنه في المستقبل كما أسلفنا.

لقد أخطأت أوكرانيا في عدم الحفاظ على جزء مهم من كيانها وسيادة أراضيها السابقة في إقليم الدونباس وذلك لسماحها باستعمال قوة السلاح المفرطة في مواجهة احتجاجات أبناء هذا الإقليم الغني بالخيرات المادية وترك الحبل على الغارب للقوى والجماعات النازية المتطرفة التي لا تخفي شعاراتها النازية المعادية، بل خدع النظام السياسي في كييف من قبل الغرب الذي منعه حتى من توقيع اتفاقية السلام التي كانت ستنهي الحرب في مارس ٢٠٢٢ قبل أن تستفحل هذه الحرب والتي أدت إلى انضمام إقليم الدونباس إلى روسيا الاتحادية بشكل نهائي.

فوز ترامب والنظام العالمي الجديد للتغير المناخي

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

عندما نشرتُ مقالي في صحيفة «أخبار الخليج» في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٤ حول الاجتماع رقم (٢٩) المنعقد حاليا في أذربيجان للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، كنتُ متشائما حول مخرجات هذا الاجتماع والقرارات التي ستتمخض عنه. ولكن الآن وبعد فوز ترامب لولاية ثانية في انتخابات الرئاسة الأمريكية فإن هذا التشاؤم تحول إلى واقع ملموس، وإلى إحباط شديد مشهود، وأصبح يقينا لدي بأن ما ينتج عن هذا الاجتماع، ولو كان إيجابيا ويصب في صالح قضية التغير المناخي وفي صالح استدامة كوكبنا، فإنه لن يرى النور على المدى القريب والبعيد، ولن يكون قابلاً للتنفيذ، وبالتحديد من الولايات المتحدة الأمريكية المسؤول الأول تاريخياً عن وقوع ظاهرة التغير المناخي وارتفاع حرارة كوكبنا، والتي يجب أن تتحمل العبء الأكبر دوليا في خفض انبعاثاتها من الغازات المتهمة بسخونة الأرض، وفي مقدمتها غاز ثاني أكسيد الكربون الذي ينجم عن حرق الوقود الأحفوري في محطات توليد الكهرباء، وفي السيارات والطائرات، والمصانع، وغيرها من المصادر التي لا تعد ولا تحصى.

فدخول ترامب إلى البيت الأبيض مرة ثانية في يناير ٢٠٢٥ سيكون العائق الأكبر أمام أية قرارات تهدف إلى خفض انبعاث غازات الدفيئة من الولايات المتحدة الأمريكية، وسيفرض ترامب سياسته الأحادية، وسيقر «النظام العالمي الجديد للتغير المناخي». فلنا مع ترامب شخصياً تجربة مرّة في مجال تطبيق معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالتغير المناخي، ولنا مع ترامب وحكومته وحزبه الجمهوري بشكل عام خبرات سابقة قاسية وطويلة، قامت بإحباط قرارات وبرامج وسياسات الأمم المتحدة لإلزام دول العالم طواعية على وضع الحدود، كما انسحبت من معاهدتين دوليتين حول التغير المناخي.

أما التجربة الأولى فكانت مع الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن. فالولايات المتحدة الأمريكية وقعتْ على بروتوكول كيوتو في ديسمبر ١٩٩٧ عندما كان بيل كلينتون الديمقراطي في البيت الأبيض وآل جور نائباً للرئيس، حيث كان بروتوكول كيوتو من الاتفاقيات الفاعلة والمؤثرة لأنها أولا تبنت مبدأ مهماً جداً هو المسؤولية المشتركة لجميع دول العالم في خفض انبعاثاتها من الملوثات المعنية بالتغير المناخي، وفي الوقت نفسه المسؤولية المختلفة لدول العالم. فهذا المبدأ كان عادلاً في التعامل مع ملف التغير المناخي، فلا يساوي بين الدول الصناعية المتقدمة التي لوثت الهواء الجوي من خلال عملياتها التنموية وتسببت في سخونة كوكبنا منذ أكثر من قرنين من الزمان مع الدول النامية التي استيقظت من نومها العميق وبدأت رويداً رويداً في برامج وعمليات التنمية، أي إن انبعاثاتها منخفضة ولم تستمر سنوات طويلة. أما السبب الثاني لفاعلية بروتوكول كيوتو فهو موافقة الدول الصناعية العريقة في التنمية على خفض انبعاثاتها الكلية للملوثات بنحو ٥,٢٪ مقارنة بعام ١٩٩٠، كما وافقت الولايات المتحدة على خفض انبعاثاتها بنسبة ٧٪.

ولكن هذه الموافقة الأمريكية على بروتوكول كيوتو لم تدم طويلا ولم تنفذ ميدانياً، فعند تربع جورج بوش الابن على البيت الأبيض في عام ٢٠٠١، أعلن مباشرة رفضه لهذا البروتوكول، وتبعه في الرفض الكونجرس الأمريكي الذي لم يصادق عليه، فانسحب بوش استناداً على قرار الكونجرس من هذا البروتوكول. وعزا بوش السبب في الخروج من البروتوكول في أنه غير عادل فلم يلزم الدول النامية والمتسارعة في النمو مثل الصين والهند على خفض انبعاثاتها، كما صرح بوش بأن لتنفيذ هذا البروتوكول سلبيات تنعكس على الاقتصاد الأمريكي وتؤدي إلى خفض الوظائف، فتنفيذه مكلف مالياً جدا لأمريكا، حسب رأي بوش.

وأما التجربة الثانية فهي مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق دونالد ترامب، والرئيس المنتخب القادم بعد شهرين للبيت الأبيض. فالرئيس ترامب من الشخصيات التي لا تؤمن بواقعية التغير المناخي، كما إنه لا يعتقد بأن لأنشطة الإنسان دوراً فاعلاً وإسهاما رئيساً في وقوع ظاهرة التغير المناخي وانعكاساتها من ارتفاع حرارة الأرض، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتفاقم الكوارث المناخية في معظم مدن العالم الساحلية. كذلك فإن ترامب في حملته الانتخابية الرئاسية طوال أكثر من ثلاث سنوات لم يلتفت مباشرة إلى قضية التغير المناخي، ولم يعط أي اهتمام يذكر لهذه القضية، بل تجاهلها كليا، وكأنها غير موجودة في حياتنا، وليس لها أي تأثير على المجتمع الأمريكي.

ولذلك بعد أن وقع الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما على تفاهمات اجتماع باريس للتغير المناخي في ديسمبر ٢٠١٥، والتي من بينها أن تقوم الدول طواعية بوضع حدود لانخفاض الملوثات بنسبة معينة، فسرعان ما انسحب منها ترامب عندما نزل البيت الأبيض لأول مرة، وبالتحديد اعتمد رسمياً قرار الانسحاب في الأول من يونيو ٢٠١٧.

وهذه القناعة المتجذرة في ثقافة ترامب، والذي يعتبر التغير المناخي مجرد «خدعة» حتماً ستنعكس على قراراته المستقبلية المتعلقة بأية تفاهمات أو معاهدات دولية حول التغير المناخي، ومنها ما تمخض عنه الاجتماع رقم (٢٩) المنعقد حالياً في أذربيجان. أي إن أي قرار من الاجتماع لا يصب في المصلحة الشخصية لترامب أولاً، ثم المصلحة الحزبية الجمهورية سيكون مُعرضا بسرعة لخطر الإجهاض من الرئيس ترامب، حتى ولو وَقعتْ الولايات المتحدة عليه في عهد بايدن المنتهية ولايته.

فمن الواضح إذن أن سياسات ترامب المتعلقة بالبيت الأبيض تعتمد أساساً على الجانب الاقتصادي البحت المتمثل في عدم إرهاق شركات أمريكا العملاقة بأية إجراءات، أو أنظمة بيئية تضر بها، وتخفض من أرباحها السنوية، أو أن تُكلفها ما لا تطيق من خفض انبعاثاتها وتحمل الكلفة المالية لذلك. وعلاوة على ذلك فإن استراتيجيته المناخية، إن وجدت، فيجب ألا تمس الوظائف في أمريكا، وأي تأثير سلبي في هذا الجانب فيكون مصيره الرفض والانسحاب.

وفي تقديري ومن خبرتي مع ترامب عندما كان رئيساً للولايات المتحدة، إضافة إلى الخبرة الطويلة والتجارب القاسية مع الحزب الجمهوري غير الصديق للبيئة عامة، والتغير المناخي خاصة، فإنني أتوقع أن يفرض ترامب «نظاماً عالمياً جديداً خاصاً بالتغير المناخي»، وسيضع هذا النظام الجديد مصالحه الشخصية ومصالح حزبه وأمريكا عامة كأساس وأولوية عند وضع هذه السياسة المناخية والنظام الجديد، وسيكون الجانب الاقتصادي وليس الجانب البيئي هو الحَكم في تقرير أية سياسة، وله الأولوية عند اتخاذ أي قرار مستقبلي. وأما البرامج التي سيُنفذها ستكون أولاً الاستمرار في إنتاج واستخدام جميع أنواع الوقود الأحفوري بدلاً من تشجيع مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، ضاربا بذلك عرض الحائط بجميع قرارات اجتماعات التغير المناخي السابقة التي تدعو إلى التخلص من أنواع الوقود الأحفوري، وثانياً سيعمل على فك القيود المفروضة على الشركات العملاقة ومحطات توليد الكهرباء من ناحية الأنظمة البيئية التي تدعو إلى خفض الانبعاث والتحكم في الملوثات من أجل عدم التأثير فيها من الناحية الاقتصادية أو من ناحية تسريح الموظفين.

فكل ما سبق يؤكد لي أن أي قرار سيتخذه المجتمع الدولي، ممثلاً في اجتماعات التغير المناخي الأممي لن يمر دون أن يصب أولاً في مصلحة أمريكا، ولن تتم الموافقة عليه إلا إذا توافق مع المصالح الاقتصادية لأمريكا ومصالح ترامب والحزب الجمهوري.

ismail.almadany@gmail.com